الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

ما هي أسباب انتشار الإيديولوجيات الدينية المتطرفة؟

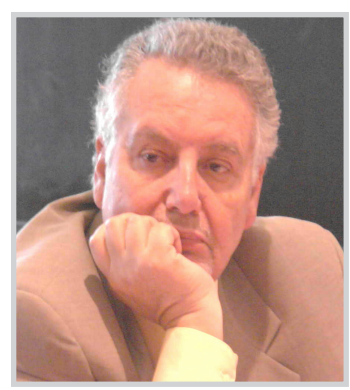

د. شاكر النابلسي
كاتب اردني - امريكا

"كما أن لأدوية معينة عوارض جانبية ، ولكن لا بُدَّ من تعاطي هذه الأدوية حتى نبرأ مما نحن فيه ، ومما نعانيه من أمراض مزمنة ، فكذلك هي الديمقراطية التي أصبحت كالغزال الذي يطارد الصياد ، وليس الصياد الذي هو يطاردها. بمعنى أن الديمقراطية الآتية من الشرق أو من الغرب هي التي تطاردنا صباحاً ومساءاً ، وفي صحونا ونومنا ، ولسنا نحن من يطاردها ، وهي التي تعشقنا ولسنا الذين نعشقها ، وهي التي تعذبنا أكثر من أن تسعدنا وتفرحنا. وقد كنا قبل هلالها هانئين وقانعين ومستريحين ، وبطلوع هلالها أصبحنا أشقياء متعبين ومحرومين.
قلنا قبل أسطر قليلة ، بأنه توجد هناك عوارض جانبية لأدوية معينة ، ومنها دواء الديمقراطية المضاد لفيروسات الديكتاتورية الحزبية والعسكرية والدينية والقبلية المتفشية في العالم العربي كالأنفلونزا في فصل الشتاء البارد."

ومن هذه العوارض:
١- ازدهار وانتشار الأيديولوجيات الدينية المتطرفة. وقد رأينا هذا الازدهار وذلك الانتشار لهذه الإيديولوجيا منذ غزو العراق ٢٠٠٣، كرد فعل على حراك بعض الآليات الديمقراطية هناك، كالانتخابات الحرة، وإعلان الدستور الوضعي المدني، والأخذ بنظام الفيدرالية.. الخ. فلم تتحرك الأيديولوجيات الدينية المتطرفة كما تحركت إثر هذه الأحداث في العراق.
٢- انتشار الإرهاب الديني المتطرف. فنتيجة لعدم وجود خطاب سياسي أصولي مقبول، ويمكن تطبيقه على أرض الواقع، لجأت الأصولية الدينية المتشددة إلى العنف لإثبات وجودها على أرض الواقع.
٣- مصالحة الأنظمة العلمانية العربية مع الأنظمة الدينية غير العربية وتحالفها تحالفاً استراتيجياً، في وجه الخطاب السياسي الديمقراطي القادم من الغرب، كما هو الحال بين سوريا وإيران. وكذلك مصالحة الأحزاب العلمانية مع الأحزاب الدينية، كما هو الحال بين حزب الله الديني وبين التيار الوطني الحر المسيحي بقيادة ميشال عون.
٤- التدخل الأجنبي في شؤون العالم العربي. فبعد أن خرج آخر جندي أجنبي من العالم العربي عام ١٩٧٠، عادت القوات الأجنبية في عام ١٩٩١، وفي عام ٢٠٠٣، وازدادت القواعد العسكرية الأجنبية في منطقة الخليج خاصة.

أسباب ازدهار الأيديولوجيات الدينية

هناك أسباب كثيرة دفعت الإيديولوجيات الدينية إلى الازدهار والانتشار في العالم العربي منذ النصف الثاني من القرن العشرين منها:
١- فشل الأيديولوجيات القومية واليسارية في مصر وسوريا والعراق والجزائر وجنوب اليمن، وارتكاب هذه الأيديولوجيات حماقات قاتلة كحرب ١٩٦٧ مع إسرائيل وخسارة أجزاء مهمة من العالم العربي.
٢- رحيل الزعماء الذين قادوا الحركات القومية واليسارية أو الانقلاب عليهم، من دون أن يحققوا لأوطانهم التي حكموها غير الخيبات والفشل، كما تم في مصر الناصرية والجزائر أثناء حكم هواري بومدين، وسوريا أثناء حكم الأسد الأب، وفي العراق في عهد صدام حسين وفي جنوب اليمن قبل الوحدة عام ١٩٩٠.
٣- لقد تعرضت الأحزاب الدينية في مصر وسوريا خاصة لاضطهاد وملاحقات بوليسية كثيرة ومميتة، مما دفع بالكثير من عناصر هذه الأحزاب وبالذات جماعة الإخوان المسلمين إلى الهرب من مصر وسوريا واللجوء إلى بعض دول الخليج الذي فتحت أبوابها وخزائنها وصدورها وإعلامها ومعاهدها العلمية لهؤلاء الهاربين، سيما وأنه كان هناك خلاف سياسي وعقائدي، منها ما كان مُعلناً ومنه ما كان مخفياً. كما ساهمت العلاقات العربية –السوفيتية المتينة، والتحالفات مع بعض الأنظمة العربية، والخوف من انتشار الشيوعية في العالم العربي إلى احتضان بعض الأنظمة الخليجية أعداداً كبيرة من هؤلاء الهاربين، واستعمالهم كمنصات دينية أيديولوجية لإطلاق الدعوات والخطابات السياسية ضد الأنظمة القومية العلمانية واليسارية. ومن المضحك المبكي أن بعض دول الخليج وقفت في بعض الأحيان إلى جانب الماركسيين في جنوب اليمن ضد حكام الشمال اليمني المعتدلين. وفي الوقت نفسه وقفت إلى جانب الحكم الديني في أفغانستان المتمثل بحركة طالبان، ضد الوجود العسكري السوفيتي في أفغانستان.
٤- وجود الحرب الباردة بين الغرب ومن يدور في فلكه وبين الاتحاد السوفيتي وبين من يدور في فلكه أيضاً، مما قسم العالم العربي أثناء الحرب الباردة إلى جبهتين: جبهة الاعتدال وتضم دول الخليج ومصر والأردن والمغرب وتونس ولبنان واليمن الشمالي، وجبهة اليسار وتضم سوريا والعراق واليمن الجنوبي وليبيا والجزائر.
٥- عدم حل الصراع العربي – الإسرائيلي المتعلق بالقضية الفلسطينية حلاً عادلاً وتباطؤ الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا في عدم الوفاء بوعودها بشأن إقامة الدولة الفلسطينية الموعودة، مما جعل الأيديولوجيات الدينية المتطرفة في العالم العربي إلى اللجوء إلى العنف في سلوكها مع هذه الدول وهو ما شهدناه بعد ٢٠٠١/٩/١١.
٦- تباين السياسة الأمريكية واختلافها فيما يتعلق بشؤون الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص. فيصف بول بيرمان المحلل السياسي في جريدة "النيويورك تايمز" هذه السياسة من خلال شخصيات الرؤساء الأمريكيين الذين تعاقبوا على الحكم في أمريكا خلال الأربعين عاماً الماضية. فيقول: " كان رؤساؤنا شيطانيين (ريتشارد نيكسون)، وملائكيين (جيمي كارتر)، ومثقفين أغبياء (رونالد ريغان)، وواقعيين حذرين (جورج بوش الأب)، وجذابين على نحو رائع (بيل كلينتون)، وغير ذلك (جورج بوش الابن). وكانت سياسة كل رئيس تجاه الشرق الأوسط تتأثر بشخصيته وطباعه
٧- اعتقاد الغرب عامة وأمريكا خاصة بأن العمل العسكري وحده، يمكن أن يهزم الإيديولوجيا الدينية اليمينية. وهو الخطأ الكبير الذي ارتكبته السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط التي واجهت الإيديولوجيات بالدبابات، وواجهت حشوات العقول بالأساطيل. واعتبرت أن القوة العسكرية هي التي تنزع ما في الرؤوس من أفكار ومعتقدات. فبرغم دعم أمريكا في عهد ريغان لصدام حسين في حربه ضد الإيديولوجيا الدينية الإيرانية، إلا أن صدام لم يستطع خلال ثماني سنوات ١٩٨٠-١٩٨٨ من الحرب العراقية – الإيرانية أن ينتصر على ثورة الخميني. كذلك حاول كلينتون أن يضرب الأصوليين في السودان عام ١٩٩٨ إلا أنه فشل، وكان ابن لادن قد غادرها عام ١٩٩٦، بعد أن عرضته السودان على أمريكا فرفضته.
٨- أدى وقوف التيار الليبرالي الغربي إلى جانب التيار الليبرالي العربي، إلى اتهام هذا التيار بالتعامل مع الغرب، ووصل الأمر إلى حد تكفير هذا التيار وإخراجه من الملة وعلى رؤوس الأشهاد. مما اضطر أعلام هذا التيار إلى الهجرة إلى الغرب خوفاً من بطش التيار الأصولي الديني. ولذلك قامت دعوة شعبية ورسمية في العالم العربي للتركيز على التفكير وليس التكفير الذي لا يجدي غير العداوات والعنف. وكم من مرة اتهم فيها التيار الليبرالي في العالم العربي بأنه عبارة عن دمية في أيدي "المحافظين الجدد"، علماً بأن هناك فروقات وتناقضات أيديولوجية بين الليبراليين وبين "المحافظين الجدد" كان قد شرحها وبينها بعض الليبراليين.
٩- غنى وثروة التيار الأصولي مادياً وإعلامياً، مقابل فقر التيار الليبرالي. فالتبرعات الحكومية والشعبية تنهال على الحركات الأصولية من كل حدب وصوب، كذلك يُفسح للتيار الأصولي مساحات كبيرة في الإعلام الرسمي وغير الرسمي، لاعتقاد بعض الجهات بأن هذا الدعم هو في حقيقته دعم للإسلام ذاته، وهو الشرعية التي تستمد منها معظم الأنظمة العربية. وهذا كله جعل صوت الأيديولوجيات الأصولية عالياً، وأكسبها شهرة وشعبية – ولو مؤقتة –في الشارع العربي.
١٠- وأخيراً، فإن السياسة الأمريكية الخارجية في الشرق الأوسط، قد ساهمت إلى حد كبير في دخول هذه الأيديولوجيات عصرها الذهبي، كما قال بول بيرمان الكاتب الأمريكي في "النيويورك تايمز" من أن " العديد من الناس يتبنون الافتراض المنطقي القائل بأنه إذا كانت الإيديولوجيات المتطرفة قد دخلت في السنوات الأخيرة نوعاً من العصر الذهبي، فإن الأخطاء الفادحة، والمتوقعة، التي ارتكبتها إدارة بوش في العراق هي المسؤولة عن ذلك. وهو كلام صحيح لا شك فيه، غير أن ذلك ليس التفسير الوحيد.

دور التعليم الديني في ازدهار الأيديولوجيات الدينية

شاعت بعد كارثة ٢٠٠١/٩/١١ مقولة وجود دور كبير للتعليم الديني المتشدد في زيادة ورفع وتيرة الإرهاب في الشرق الأوسط والعالم كله. وانصبت الأبحاث والتقارير على المناهج الدينية المتشددة في دول الخليج خاصة. واعتُبرت هذه المناهج وسيلة لغسل أدمغة التلامذة والطلبة يومياً بالهوس بالماضي، وبعداء المرأة، وغير المسلم، والعقل، والحداثة.
وقال مؤيدو ومروجو المقولة السابقة إن التعليم الديني المتشدد يقوم بالترويض؛ أي بالتطويع النفسي للتلميذ والطالب ليتصرفا وفق ما ينتظره مروضهما منهما، بتحويلهما إلى ببغاء، يقول ما قيل له. وهذا متعارض مع دور التعليم الحداثي، كما تصوره فيلسوف "الأنوار" الفرنسي كوندورسيه CONDORCETوهو تكوين شعب صعب الانقياد؛ أي تربى على التفكير بنفسه، والنقاش المتعارض، ومقارعة البرهان بالبرهان، والفكر النقدي الذي يُسائل الأطروحات والمقترحات عن شرعيتها العقلانية.
كذلك قال مؤيدو المقولة السابقة إن التعليم الديني المتشدد يقوم بالتلقين؛ أي الاغتصاب النفسي، وتحفيظ النصوص الدينية، الذي يعيق العقل عن التفكير الشخصي فيها. فالحفظ، يستبعد الفحص النقدي والموضوعي العلمي. ويصبح تأثيره أقرب ما يكون إلى تأثير الإعلام الموجه، يتشربه اللاشعور كعادة ذهنية تلقائية، كمُسلّمة مستغنية عن البرهان.
ويمضي مؤيدو المقولة السابقة في نقدهم لمناهج التعليم الديني المتشدد فيقولون إن التعليم الديني المتشدد يرعى التعصب بما هو خوف هستيري من إدخال النسبية على الحقائق التراثية، وتشبث عصابي باليقين المطلق والمغلق، عن كل نقاش وتجريم وتكفير للرأي المخالف. ولا يوجد في نظر المتعصب إلا رأيان ماتويان: أحدهما صحيح مطلقاً، والآخر خاطئ مطلقاً. كما يرسخ التعليم الديني المتشدد العداء للمرأة، والعداء لغير المسلم "الكافر. وإبقاء "الكافر"، شعورياً أو لا شعورياً، ذمياً أبدياً، محروماً من حقوق المواطنة. وباختصار هذا التعليم يجعل الأجيال الصاعدة، تتشرب، أن العقل غير جدير بالثقة. وأن الثبات لا التطور هو سُنّة الله في خلقه.
وبدأت تصدر فتاوى دينية بعد كارثة الحادي عشر من سبتمبر من هنا وهناك، وامتلأ الإعلام العربي بهذه الفتاوى وبالردود عليها من قبل مخالفيها بالرأي ولكن بعض الكتاب في الصحافة العربية من المدافعين عن التعليم الديني المتشدد روجوا لحيلة قائلة، بأن فتاوى إهدار الدماء، لا تصدر إلا عن "شبان لم تساعدهم دراستهم على التعمق في الدين. والخلاصة أن المناهج الدينية التي لا تسمح لطلبتها بالدراسة الكافية للدين هي المسؤولة عن الإرهاب. وإذا كنتم تريدون التخلص من العنف الديني، فضاعفوا ساعات التعليم الديني". وقد ابتلع الجميع تقريباً طُعم هذا الخطاب المحرض على توسيع دائرة فاعلي وجمهور الإرهاب باسم الإسلام.
وكان الرد على هذه المقولة المتهافتة في الأسئلة التالية:
– هل الشيخ عمر عبد الرحمن الحاصل على دكتوراه في علوم الشريعة من الأزهر، والذي أفتى بقتل فرج فوده، ونجيب محفوظ، والسادات، وتفجير مركز التجارة العالمي، والمحكوم عليه بالمؤبد، ينقصه التكوين الديني؟
– وهل الشيخ محمد الغزالي القيادي في الإخوان المسلمين، والمؤلف لعشرات الكتب الدينية التي تعتبر مرجعاً لا غنى عنه، تنقصه المعارف الإسلامية، عندما طالب بإطلاق سراح قتلة فرج فوده، لأنهم نفذوا حد الردة فيه؟
– وهل حسن الترابي، الذي أفتى بشنق المفكر الإسلامي محمد محمود طه، ينقصه التكوين الديني؟
– وهل راشد الغنوشي الذي يرأس تنظيمه الإسلامي (حركة النهضة) منذ أكثر من ٣٠ عاماً، الذي أفتى بشرعية قتل السادات، ووجوب قتل جميع الحكام المسلمين لأنهم "لم يعودوا منا" بل هم "متمردون على شريعة الرحمن وإرادة الشعب. وهم في الحقيقة أولياء الشيطان وأذناب أعداء الإسلام" (الحريات العامة في الدولة الإسلامية ص ١٨٣، بيروت، ١٩٩٣) ينقصه هو أيضاً "التكوين الديني الصحيح"؟

رأي غربي يقول بالتهافت

ولكن الجديد في هذا الموضوع أن طلع علينا في الغرب من يقول أيضاً بتهافت دور التعليم الديني المتشدد في نشر الإرهاب، وذلك تأكيداً لما كتبناه سابقاً في هذا الموضوع. فهناك الآن رأي غربي مبني على مسح اجتماعي علمي وواقعي، وعلينا أن نأخذه بتحفظ شديد، ولا نفرح به كثيراً. فقد كتب بيتر بيرجن (زميل في مؤسسة أمريكا الجديدة) وسواتي بانيد (باحثة مشاركة في نفس المؤسسة)، يقولان: للتأكد من مدى إسهام المدارس الدينية التقليدية في تفريخ الإرهابيين، قمنا بدراسة المسار الدراسي لخمسة وسبعين إرهابياً من الذين نفذوا أهم الهجمات الإرهابية ضد الغرب. وقد وجدنا أن معظم هؤلاء حصلوا على شهادات جامعية خصوصاً في المواد التقنية كالهندسة. وفي الهجمات الأربع التي نتوفر فيها على معلومات وافية عن المستويات الدراسية لمنفذي تلك العمليات وهي على التوالي تفجير مركز التجارة العالمي في ١٩٩٣، والاعتداءات على السفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا في ١٩٩٨ وهجمات ١١ سبتمبر ثم تفجيرات بالي سنة ٢٠٠٢، وجدنا أن ٥٣ ٪ من الإرهابيين قد درسوا في الجامعة، أو حصلوا منها على شهادات. ويذكر أن ٥٢٪ فقط من الأمريكيين يلتحقون بالجامعات. وهو ما يدفعنا للاعتقاد بأن هؤلاء الإرهابيين الذين شملتهم الدراسة لا يقلون في المتوسط عن العديد من الأمريكيين فيما يخص المستوى الدراسي.

أسطورة المدارس الدينية العتيقة

وفي البحث الذي نشرته "نيويورك تايمز" في ٢٠٠٥/٧/٢ ونشره بعد ذلك (المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب) تحت عنوان (أسطورة المدارس الدينية العتيقة) قال هذان الباحثان: إذا نظرنا عن كثب إلى الهجمات الإرهابية، سنجد أن جميع الإرهابيين الضالعين في تفجير مركز التجارة العالمي في ١٩٩٣ حصلوا على شهادات جامعية. كما أن جميع الطيارين الذين شاركوا في هجمات ١١ سبتمبر بالإضافة إلى المخططين الآخرين الذين كشفت عنهم لجان التحقيق في تلك الأحداث، تخرجوا في الجامعات الغربية، وهو مسعى لا تسلكه إلا النخب في الشرق الأوسط. والأكثر من ذلك تُفاجئنا التحقيقات بأن محمد عطا وهو الطيار الرئيس المسؤول عن هجمات ١١ سبتمبر حاصل على شهادة من جامعة ألمانية في تخصص الصيانة المدنية، بينما سبق لخالد الشيخ مخطط عمليات ١١ سبتمبر أن درس الهندسة في جامعة كارولينا الشمالية. وزادت دهشتنا أكثر عندما اكتشفنا أن ثلثي الإرهابيين الذين قاموا باختطاف الطائرات في ١١ سبتمبر وتفجيرها سبق وأن التحقوا بالجامعات.
ومن ضمن ٧٥ إرهابياً خضعوا للدراسة التي شملت مسارهم الدراسي لم نعثر سوى على تسعة إرهابيين ممن درسوا في المدارس الدينية، وهم لم يشاركوا إلا في عملية واحدة نفذت في بالي. ولن نندهش إذا عرفنا أنه حتى هذا الاعتداء كان وراءه مخططون حصلوا على شهادات جامعية، بمن فيهم محاضران في الجامعة. وربما يرجع سبب الركون إلى تلك الفرضية القائلة إن المدارس الدينية تشكل حاضنات لتفريخ أجيال من الإرهابيين إلى تلك الفكرة الخادعة والمخدرة عن أن من ينفذون تلك العمليات ضدنا هم أناس جهلة، لا يفكرون وليسوا خريجي جامعات كما هو عليه الحال في أغلب الأحيان. والأكثر من ذلك كشفت الدراسة أن اثنين منهم حصلوا على شهادة الدكتوراه من جامعات غربية، واثنين آخرين كانا في طريقهما للحصول عليها. إلى ذلك يجدر الذكر أن هذه الفرضية تشبه تلك التي تفيد بأن الفقر هو المسؤول عن الإرهاب وهو ما أثبتت الدراسات عدم صحته.
وقد أثارت دراسة مولها البنك الدولي ونشرت مؤخرا المزيد من الشكوك حول التأثير الفعلي للمدارس الدينية في باكستان، وهو البلد الذي يعتقد أن المدارس الدينية تلعب فيه دورا كبيرا في تأجيج المشاعر المعادية للولايات المتحدة، وقد كشفت هذه الدراسة أن عدد الطلبة المنتسبين إلى المدارس الدينية لا يتعدى ١، وذلك عكس ما أظهر تقرير لجنة التحقيق في أحداث ١١ سبتمبر بالإضافة إلى صحف عديدة من أن ١٠ من الطلبة في باكستان يدرسون في تلك المدارس. وإذا كانت هذه النسبة صحيحة فإن ذلك يعني أن عدد الطلبة الأمريكيين الذين يفضل آباؤهم تدريسهم في المنازل هم أكثر من عدد الطلبة الباكستانيين الذين يرسلهم آباؤهم إلى المدارس الدينية.

لنفعل ما فعلته الأسكا!

فيصل عبد الحسن
كاتب وصحافي - المغرب

كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت تكاليف الحياة على ملايين من العراقيين المنفيين خارج وطنهم ومعظمهم في (دول فقيرة بالكاد تجد شعوبها خبز الكفاف اليومي)والذين لا تشجعهم الظروف الصعبة الحالية التي يعيشها المواطنون العراقيون في داخل الوطن على العودة، والعراق يعيش تحت هيمنة ألاءات الجبارة الكثيرة المدمرة: لا أمن، لا كهرباء، لا عمل، لا صحة، لا تعليم حقيقي في الكثير من المحافظات العراقية وتسرب الأطفال من المدارس بلغ مداه الأكبر، لا مسؤولين حكوميين صادقين مع أنفسهم ومع الناس إلا فيما ندر فقلة قليلة من يرعون مصالح الناس أو يشعرون بمعاناتهم،ولا يبدو أفق قريب لحلول جذرية للمشاكل التي تتضخم كل يوم والحياة العراقية برمتها في الوطن متروكة للمصادفة ورحمة المحتل والمليشيات وللموظفين الفاسدين ومخابرات الدول المجاورة!!
من حق الملايين الأربعة المهجرة إلى خارج العراق الآن المطالبة بحقهم من عوائد نفط العراق،حتى لو اضطروا إلى رفعهم طلباتهم إلى الأمم المتحدة عبر جمعيات ولجان يتم تشكيلها لهذا الغرض، والطلب لوضع الحكومة العراقية جزء من عوائد النفط تحت أشراف لجنة دولية لتوزيعها على العراقيين المهجرين لأنها مقصرة مع شعبها ومن الضروري إلزامها بسلسلة من الإجراءات الدولية الشبيهة ببرنامج النفط مقابل الغذاء الذي صدر في التسعينيات في عهد النظام السابق، فليس من المعقول أن تذهب أموال النفط إلى حسابات حفنة من الموظفين الفاسدين والأحزاب التي لا يفكر قادتها بمصير العراقيين أكثر من تفكيرهم بأرصدة أحزابهم المالية، العراقي في الداخل أو الخارج له الحق في التعليم فإذا لم يعط هذا الحق في داخل وطنه يعطى له المال المكافئ ليتعلم في الدولة التي يعيش فيها لاجئا أو مقيما وكذلك عما يقابل ثمن الدواء والعلاج، وخدمات الكهرباء والماء والاتصال ورغيف العيش!! وكل ما يجعل حياته إنسانية أسوة بأفراد شعوب الأرض ودولها التي حباها الله بثروات كثروات العراق النفطية.
كلما ارتفع ثمن برميل البترول دولارا في الأسواق العالمية كلما هلل حرامية أموال النفط في العراق لهذا الصعود ومعهم توابعهم من سماسرة وميليشيات ومرتزقة، وسياسيين فاسدين وموظفين مرتشين، ومسؤولين كبار(طيبي النية أو بالأحرى من أولئك المغفلين الذين تحكى عنهم النوادر والطرائف) الذين لا يعرفون من مبادئ الرياضيات غير الجمع والطرح وعندهم عمليات الضرب عمليات جمع متكررة وعمليات القسمة عمليات طرح مطولة!! وكلما تزايدت أسعار البترول عالميا ارتفعت نار المرجل تحت مقاعد العراقيين الذين يعيشون بالمنافي، وعددهم أكثر من أربعة ملايين عراقي شرد بعضهم نظام صدام وتشرد القسم الآخر بسبب توابع زلزال سقوط نظام صدام وسياسة الحكم الجديدة التي أبرز سماتها التقسيم الطائفي والتناحر المذهبي بسبب صعود أحزاب دينية إلى السلطة وبعد أن عانى العراق طويلا من سيطرة أحزاب قومية عروبية ساهمت في خلق معادلات مناوئة لها من قبل القوميات الأخرى التي تعيش في أخوة منذ القديم على أرض الوطن الواحد، وكذلك فسح المجال لأيد أجنبية من دول الجوار بالتلاعب بعواطف الناس وبث الفتنة والفرقة بين أبناء الوطن الواحد بمختلف الأساليب العلنية أو المخابراتيه أو ما يسمى بالعرف ألمخابراتي لهذه الدول بـ (الطرق القذرة.. لزرع الفتنة: تفجيرات مبرمجة في مناطق لهذه الطائفة يتبعها انتقام في مكان آخر لطائفة أخرى وغير ذلك من الوسائل، أخرها العبوات اللاصقة التي تلصق من دون علم سواق المركبات لتنفجر المركبات وسط الأسواق والمرافق العامة)
وعلينا أن نتعلم من خطط امريكا وكيف تعاملت مع آهل الأسكا ونفطهم والأسكا منطقة تقع في شمال كندا وتابعة لكندا في الستينيات ثم ضمتها الولايات المتحدة الأمريكية لها في السبعينيات من القرن الماضي وتجربة ولاية ألاسكا في توزيع واردات النفط على المواطنين، معروفة لدى جميع المتابعين لشؤون النفط وموارد الدول النفطية فبعد اكتشاف النفط في أراضي الأسكا، أدركت حكومة الولاية المنتخبة أن الامتيازات النفطية الجديدة ستدر عليها مبالغ مالية كبيرة لا يمكن استثمارها بالطرق المعروفة.
ولسن قوانين جديدة تنظم عملية الاستفادة من ريع الثروة النفطية وصوت مواطنو ألاسكا في عام ١٩٧٦ على تعديل الدستور بهدف أقامة صندوق (ألاسكا الدائم) الذي يتولى ادارة واستثمار ٢٥٪ من الإيرادات التي تتقاضاها حكومة الولاية من تطوير احتياطي النفط، وعينت من يدير الصندوق وهو مجلس أمناء خاضع للمساءلة من حكومة ومواطني الولاية. واشترطت إنشاء قواعد الصندوق على توزيع العوائد التي يدرها استثمار هذه الأموال على تمويل مشاريع البنى التحتية وتوزيع المتبقي بشكل أرباح سنوية على مواطني الولاية سواء كانوا رجالا أو نساء أو أطفالا!!
أن ما تناقلته وكالات الأنباء من تصريحات الزعيم الليبي معمر ألقذافي حول توزيع عوائد النفط في بلاده على أفراد الشعب الليبي، وفي رأيي أن خطوة ألقذافي في توزيع عائدات النفط أفضل بكثير ممن يضعونها مباشرة في حساباتهم الشخصية.. وبرغم ذلك يهلل لهم الناس ويفعل ذلك حتى أولئك الذين كنا نؤمن برزانتهم العلمية والأكاديمية للأسف!وعلينا أن نترك الرجل لضميره.. كما يقول احد الكتاب المصريين فإن كان فعلها من وازع التوزيع العادل للموارد... فنتمنى له ولشعب ليبيا التوفيق وإن كان قد قالها للدعاية الإعلامية فقط.. (فنسأل الله له أن يلهمه الهداية وليعمل لأخرته فإن العمر فان) وللتجربة الليبية سوابق فهي نهاية كل عام كما رأيت ذلك بعيني عام ١٩٩٦ عندما كنت أعمل بليبيا كيف تم توزيع عوائد البترول على الليبيين وكيف تسلمت كل عائلة مبلغ ٥٠٠ دولار (ووقتها كانت أسعار البترول ١٥ دولارا للبرميل) وقد تم تحويلها في المصارف الليبية ل ١٥٠٠ دينار ليبي لكل عائلة ليبية وهو مبلغ كبير إذا عرفنا أن المواد الغذائية في ليبيا مدعومة حكوميا في ذلك الوقت وتقترب أسعارها لتكون بأرخص الأثمان في كل قارة أفريقيا وأن متوسط الراتب الشهري للموظف الليبي كان ١٠٠ دينارا وليبيا من الدول التي يتمتع شعبها بتعليم وصحة حكومية مجانية.
أن قضية توزيع عوائد النفط على الشعب العراقي ليست من أحلام قصاصي الخيال العلمي وأحلام الكتاب والصحفيين العراقيين بل هناك حزمة من القوانين المرتبطة بهذا الموضوع في الدستور العراقي الجديد الذي أستفتي عليه الشعب العراقي ونال موافقته منها قانون توزيع العائدات النفطية وهو قانون منفصل عن قانون النفط والغاز في الدستور في المادة ١١١ والمادة ١١٢ التي استندت عليها كتابة هذا الدستور وتنص على ملكية النفط والغاز للشعب وكذلك توضح الفقرة ١١٢ أن العائدات المالية من النفط توزع على الشعب من خلال معيارين الأول هو المعيار السكاني والثاني هو معيار الحرمان الذي أصيب به الشعب العراقي في بعض المحافظات بما يحقق المنفعة المتوازنة للعراق كله أذا الإيرادات والتوزيع كلاهما كان مركزيا... أن الملايين الأربعة من العراقيين خارج العراق تموت جوعا وعوزا وذلا فهل من مغيث؟!!!